

حقوق المواطن السعودي دستورياً وأثرها على التنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030)

The Constitutional Rights of the Saudi Citizen and Their Impact on Sustainable Development (Kingdom's Vision 2030)

إعداد الدكتور/ حسين حامد محمود عمر

أستاذ القانون العام المساعد، كلية الشريعة والقانون، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية

E-mail: huseinhamed461@gmail.com

ملخص البحث:

يتعلق البحث ببيان حقوق المواطن السعودي دستورياً ومدى توافقها مع رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي أوصت بها الأمم المتحدة؛ حيث نتناول نصوص النظام الأساسي للحكم التي تشير للشرع الإسلامي كأساس لنظام الدولة والأنظمة وحقوق الإنسان. وقد قسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث؛ يتعلق أولهما بحقوق المواطن السعودي المتنوعة والمتعددة والتي وردت بالنظام الأساسي للحكم كحق الملكية، وحق العمل، ورعاية الدولة للعلوم والآداب والثقافة، وحق التعليم والبحث العلمي، والرعاية الصحية والمحافظة على البيئة، وتوفير الأمن وحرمة المسكن والحق في الحياة الخاصة، والحق في الوظيفة العامة. ونتناول أيضاً ضوابط هذه الحقوق السابقة في ظل مبدأ المشروعية والخضوع للشرع الحنيف. أما المبحث الثاني فيتعلق بماهية التنمية المستدامة في كل من الفقه الاقتصادي والشرع الإسلامي؛ حيث ظهر مصطلح التنمية المستدامة كمصطلح قانوني في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية " قمة الأرض " المنعقد في ريو دي جانيرو في يونيو 1992 م، وقد تم إنشاء لجنة التنمية المستدامة لوضع الأسس والمعايير التي تساعد الدولة على الوصول للتنمية من أجل رفاهية شعوبها. ثم أعقب هذا المؤتمر عدة مؤتمرات؛ اختتمت بتوصية الأمم المتحدة بالأهداف السبعة عشر المحددة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السبعون " البند 115، 116 " من جدول الأعمال الصادر في 25 / 9 / 2015 م، أما مفهوم التنمية في الشرع الإسلامي فيتخصص في القضاء على الفقر سواء على مستوى الإنسان أو الدولة. وأخيراً يتعلق المبحث الثالث بواقعية حقوق المواطن السعودي ورؤية المملكة 2030؛ حيث تناولنا رؤية المملكة الطموحة وأهدافها وبرامجها ومستوياتها وأبعادها ومأسستها وكيفية تنفيذها. وأخيراً مدى توافقها مع أهداف التنمية المستدامة وحقوق المواطن السعودي.

الكلمات المفتاحية: حقوق المواطن السعودي، التنمية المستدامة، رؤية المملكة 2030.

The Constitutional Rights of the Saudi Citizen and Their Impact on Sustainable Development (Kingdom's Vision 2030)

Abstract:

The research relates to the statement of the constitutional rights of the Saudi citizen and their compatibility with the Kingdom's Vision 2030 and the sustainable development goals recommended by the United Nations; Where we deal with the texts of the Basic Law of Governance that refer to Islamic law as the basis for the state system, regulations, and human rights. This research has been divided into three sections; The first relates to the various and varied rights of the Saudi citizen, which are mentioned in the Basic Law of Governance, such as the right to property, the right to work, the state's sponsorship of science, literature, and culture, the rights to education and scientific research, health care, environmental preservation, the provision of security and the sanctity of housing, the right to private life, and the right to a public job. We also deal with the controls of these previous rights in light of the principle of legality and submission to the actual Sharia. The second topic is related to the nature of sustainable development in both economic jurisprudence and Islamic law. Where the term sustainable development appeared as a legal term at the United Nations Conference on Environment and Development "Earth Summit" held in Rio de Janeiro in June 1992 AD, and the Commission on Sustainable Development was established to lay the foundations and standards that help the state to reach development for the welfare of its people. Then this conference was followed by several conferences; It concluded with the United Nations' recommendation of the seventeen goals specified in the resolution of the United Nations General Assembly at the seventieth session "item 115, 116" of the agenda issued 9/25/2015 AD. or the state. Finally, the third topic relates to the realism of the rights of the Saudi citizen and the Kingdom's Vision 2030; Where we dealt with the Kingdom's ambitious vision, goals, programs, levels, dimensions, institutionalization, and how to implement them. Finally, its compatibility with the goals of sustainable development and the rights of the Saudi citizen.

Keywords: Saudi citizen rights, Sustainable Development, Kingdom Vision 2030.

مقدمة:

الحقيقة أن أساس التنظيم في المملكة - دستور وأنظمة ولوائح - الشرع الإسلامي وأن النص على حقوق المواطن السعودي في الدستور السعودي ينبع من هذا الأساس الشرعي . والحقيقة الثانية أن حقوق المواطن في هذه الدراسة والحق في التنمية المستدامة هما وجهان لعملة واحدة على نحو ما سنفرده علميا في هذا البحث. والحقيقة الثالثة أن غاية الشرع الإسلامي هي تحقيق المقاصد الشرعية الخمس التي تتمثل في الحفاظ على الدين والنفس والمال والعرض والعقل؛ وإن هذه الغاية تعكس مدى الاعتناء بحق الإنسان في عقيدته ونفسه وملكيته وماله وشرفه وعرضه وحقوقه الخاصة، وأخيرا في ملكات فكره ورأيه. والحقيقة الرابعة أن تحقيق المقاصد الشرعية - غاية الشرع الإسلامي - هي الوجه الآخر لحقوق الإنسان؛ وإن ضمانات رعاية الدستور السعودي لحقوق المواطن تعد امتدادا أو انعكاسا للتنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030).

إشكالية البحث:

تأتي إشكالية البحث بوصفها محاولة لإيجاد توافق بين حقوق المواطن دستوريا وتحقق أهداف التنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030).

ضابط البحث:

لا يخرج البحث عن استعراض نصوص الدستور السعودي في مجالات حقوق المواطن وتحقق أهداف التنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030).

أهمية البحث:

بيان نصوص الدستور السعودي في مجالات حقوق المواطن وإثبات ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030).

أسباب البحث:

البحث محاولة لإيجاد ارتباط بين حقوق المواطن السعودي دستوريا وأهداف التنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030).

هدف البحث:

البحث محاولة لإثبات ارتباط حقوق المواطن السعودي دستوريا وأهداف التنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030)

فروض البحث:

تقوم فروض البحث على بيان كل من ماهية حقوق المواطن السعودي دستوريا، وماهية وأهداف التنمية المستدامة، وأخيرا بيان واقعية حقوق المواطن السعودي ورؤية المملكة 2030.

منهج البحث:

وصفي استنباطي يعتمد على مبادئ الشرع الحنيف ودراسة الأصول القانونية الواردة في الدستور السعودي في مجالات حقوق الانسان وأثرها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030).

تقسيم البحث:

المبحث الأول: حقوق المواطن السعودي دستوريا.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: واقعية حقوق المواطن ورؤية المملكة 2030.

خاتمة.

المبحث الأول: حقوق المواطن السعودي دستوريا

أشرنا في مقدمة البحث إلى أن الشرع الإسلامي أساس التنظيم في المملكة دستورا ونظاما ولائحة؛ وهو الأمر الذي انعكس على حقوق المواطن السعودي سواء التي أشير لها في النظام الأساسي للحكم مباشرة أو التي احييت للأنظمة واللوائح في تنظيمها ونفاذها دون إفتئات أو مساس بها.

تقسيم المبحث:

المطلب الأول: الشرع الإسلامي أساس التنظيم دستورا وحقوقا.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني واللائحي لحقوق المواطن.

المطلب الأول: الشرع الإسلامي أساس التنظيم دستورا وحقوقا

أولا: نتناول بداية في هذا المطلب العديد من النصوص الواردة في الدستور السعودي التي تشير إلى كون شريعتنا الإسلامية هي أساس الانظمة واللوائح طبقا لما يأتي:

1 – نصوص النظام الأساسي للحكم:

أ – المادة الأولى: " المملكة العربية السعودية دولة و دستورها كتاب الله -تعالى- وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- "

ب – المادة 5 / ب: " يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس وأبناء الأبناء .. ويباع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- . "

ج – المادة السادسة: " يبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره . "

د – المادة السابعة: " يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله -تعالى- وسنة رسوله . . وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة.

- هـ - المادة الثامنة: " يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفقا للشريعة الإسلامية . "
- و - المادة التاسعة: " الأسرة هي نواة المجتمع السعودي .. ويربي أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر .. واحترام النظام وتنفيذه ... "
- ز - المادة الحادية عشر: " يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراداه بحبل الله و... "
- ح - المادة الثالثة عشر: " يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء و..... "
- ط - المادة السابعة عشر: " الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية. "
- ي - المادة السابعة والستون: " تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية ". وننوه في البداية إلى أن حقوق الإنسان منح من المولى - عز وجل-، وأنا جميعا متساوون في النشأة والعبودية، وأن أعمال البشر- ومنها حقوقهم وواجباتهم - مطلع عليها من قبل الله -تعالى-، وأن لكل حق واجب سواء في حق الفرد أو حق الوطن، وأن لكل عمل جزء ظاهر أمام الناس وآخر باطن يعلمه الله أيضا وأن المساواة تتنوع فهناك مساواة النفس ويحكمها الضمير ومساواة الظاهر ويحكمها الناس والمجتمع، وأخيرا المساواة أمام الله طبقا لخاصية الجزاء الدنيوي والأخروي . وعليه فإن الأيمان بالله خير ضمانة لحقوق الإنسان المتداخلة والمترابطة، والمتعارضة أحيانا، وذلك لأن المؤمن التقى المحسن الذي يعبد الله كأنه يراه فإن لم يكن يراه فهو يعلم إنه يراه، هذا المؤمن يعلم في مجال الحقوق والأعمال أن من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره، ويعلم أخيرا قوله -تعالى- (وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴿١٣﴾ أَفَرَأَى كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾) (١) .
- ثانيا: النصوص الدستورية الخاصة بحقوق الإنسان التي نص عليها في النظام الأساسي للحكم والتي احييت للتنظيم القانوني؛ إنطلاقا من أن أساسها الشرع الإسلامي على نحو ما سلف:
- 1 - المادة الثامنة عشر: " تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة حرمتها .. ولا ينزع أحد من ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعرض المالك تعويضا عادلا. "
- 2 - المادة التاسعة عشر: " تحظر المصادرة العامة للأموال، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي. "
- 3 - المادة الثالثة والعشرون: " تحمي الدولة عقيدة الإسلام .. وتطبق شريعته وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر. وتقوم بواجب الدعوة إلى الله -تعالى-. "
- 4 - المادة الرابعة والعشرون: " تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما .. وتوفير الأمن والرعاية لقاصديهما بما يمكن من أداء الحج والعمرة والزيارة ببسر وطمأنينة. "
- 5 - المادة السابعة والعشرون: " تكفل الدولة حق المواطن و أسرته، في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم الضمان الاجتماعي و "

(١) سورة الأسراء آية 13، 14.

- 6 – المادة الثامنة والعشرون: " تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه" "
- 7 – المادة التاسعة والعشرون: " ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة .. وتعني بتشجيع البحث العلمي وتصون" "
- 8 – المادة الثلاثون: " توفر الدولة التعليم العام .. وتلتزم بمكافحة الأمية. " .
- 9 – المادة الحادية والثلاثون: " تعني الدولة بالصحة العامة .. وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن. " .
- 10 – المادة الثانية والثلاثون: " تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها. " .
- 11 – المادة الخامسة والثلاثون: " يبين النظام أحكام الجنسية العربية السعودية. " .
- 12 – المادة السادسة والثلاثون: " توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها .." .
- 13 – المادة السابعة والثلاثون: " للمسكن حرمتها .. ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها .." .
- 16 – المادة الأربعون: " المراسلات ... والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة" .

التعليق على النصوص:

- أ - الحقيقة أن التنظيم المطلق للدستور جاء لفظاً في النص فقط . لكن حقيقة الأمر أن غالبية هذه الحقوق وضماناتها تتدخل فيها سلطات الدولة تشريعياً وتنفيذياً من أجل تنظيمها أو إعادة تنظيمها أو تفصيل مجملها، لأن تداخل البشر في القيام بحقوقهم يتطلب صراحة تنظيمًا وتنسيقاً بينهم. وهذا يتطلب وجود قانون أو لائحة، حتى تتحقق المساواة بين الناس.
- ب - تشير المادتان (18، 19) السالف ذكرهما إلى حق الملكية وعدم المساس به إلا بحكم قضائي . والحقيقة أن هذا الحق يتطلب في جميع استخداماته الحياتية أنظمة؛ ودليل ذلك أن المادتين أشارتا إلى نزع ملكية هذا الحق ومصادرته بحكم قضائي؛ وهذا لا يتأتى إلا بنظام.
- ج - تشير المادتان (23، 24) السالف ذكرهما إلى عقيدة الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة لله -تعالى-، وإعمار الحرمين؛ حيث أحد أركان الإسلام وهي الحج؛ وهي أمور تتطلب تدخلاً تنظيمياً وتنفيذياً من قبل سلطات الدولة المختلفة.
- د - وعلى الترتيب المادة (27) حيث حق التكافل الاجتماعي، والمادة (28) حيث حق العمل، والمادتان (29، 30) حيث حق التعليم والبحث العلمي وغيرهما، والمادتان (31، 32) حيث حق في رعاية صحية وبيئة نظيفة، والمادة (35) حيث حق المواطنة والجنسية، المواد (36، 37، 40) حيث حق الأمن وحرمتي المسكن والحق في الحياة الخاصة .. وجميعها تتطلب تدخل كل من السلطتين التنظيمية والتنفيذية بالمملكة لتفعيلها والقيام عليها.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني واللاحي لحقوق المواطن

أولاً: النصوص الدستورية التي تحيل حقوق الإنسان وضماناتها لتنظيم قانوني أو لاهي:

نتناول هنا النصوص الدستورية التي تحيل للمنظم تنظيم حقوق الإنسان في ضوء الضوابط والحدود التي وضعها الدستور السعودي. وهذه الضوابط والحدود في النظام السعودي يراعى فيها الشرع الإسلامي على نحو ما سبق.

أ – النصوص الواردة بالنظام الأساسي للحكم:

- 1 – المواد (17، 18، 19) التي تنظم حق الملكية وعدم نزعها أو مصادرتها إلا بنظام؛ من ذلك نظام نزع الملكية الصادر بالمرسوم الملكي في 15 لسنة 1424 هـ.
 - 2- المادتان (23، 24) اللتان تنظمان حق العبادة وحرية العقيدة ومنها على سبيل المثال قرار مجلس الوزراء الذي يحدد عبادة الحج كل خمس سنوات الصادر بالمرسوم رقم 15977 لسنة 1418، ونظام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 289 لسنة 1437 .
 - 3 – المادة السابعة والعشرون التي تكفل الدولة المواطن في حالة المرض والعجز والشيخوخة ودعم الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م 45 لسنة 1427 والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم 162 لسنة 1427.
 - 4 – المادة التاسعة والعشرون التي تنظم حق العمل بالنظام الصادر بالمرسوم رقم م 51 لسنة 1426 والمعدل بالمرسوم الملكي رقم م 24 لسنة 1434
 - 5 – المادتان (29، 30) اللتان تنظمان حقي التعليم والبحث العلمي طبقاً لوثيقة سياسة التعليم المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم 779 لسنة 1389
 - 6 – المادتان (31، 32) اللتان تنظمان رعاية الصحة العامة للمواطن والحفاظ على البيئة ومنع التلوث بالنظام رقم م 11 لسنة 1423 والنظام رقم 76 لسنة 1423
 - 7 – المادة الخامسة والثلاثون التي تنظم حق المواطنة والجنسية بقرار مجلس الوزراء رقم 4 لسنة 1374 والمعدل بالمرسوم الملكي رقم م 54 لسنة 1425.
 - 8 – المادة السادسة والثلاثون التي توفر الدولة حق الأمن للمواطنين والمقيمين، وأنه لا يجوز تقييد تصرفاتهما أو توقيفهما أو حبسهما إلا بموجب أحكام النظام.
 - 9 - المادة السابعة والثلاثون التي تنص على حرمة المسكن، وعدم جواز دخولها بغير إذن صاحبها، ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام .
 - 10 – المادة الثامنة والثلاثون التي تنص على أن الأصل في الإنسان البراءة ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنظام.
 - 11 – المادتان (39، 40) اللتان تقرران حرمة وصون الحق في الحياة الخاصة وعدم مصادرتها أو الإساءة لها إلا بنظام؛ حيث ورد في هاتين المادتين صراحة أن النظام يبين ذلك.
 - 12 – المادة الثانية والأربعون التي تقرر حق اللجوء السياسي طبقاً للنظام والاتفاقات الدولية.
 - 13 – المادة التاسعة والخمسون التي تنظم الوظيفة العامة بنظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية الخاصة به.
 - 14 – المادة الحادية والثمانون: " لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات "
- ب - التعليق على النصوص:
- 1 - الحقيقة أن المنظم الدستوري يحيل في غالبية نصوص حقوق الإنسان أمر تنظيمها وضماناتها إلى القانون، من خلال المصطلحات الدارجة التي تأتي بنصوص الدستور مثل:

سواء بقانون أو حدود القانون أو بناء على قانون أو وفقا لاحكام القانون أو الاحوال التي يحددها القانون. وهو الأمر الذي يمنح المنظم مرونة وحرية التقدير والاختيار لوضع تلك النصوص موضع التنظيم؛

وفقا لسلطته التقديرية ودون أن يفرض عليه إطارا معيناً على نحو ما جاء في النصوص السالف ذكرها، إلا شرط عدم المساس بهذا الحق أو الانتقاص منه على نحو ماورد بنص المادة (26) من الدستور السعودي.

2 - أن حق المنظم في التدخل وفقا لسلطته التقديرية في تنظيم هذه الحقوق يقف عند التنظيم الذي يبيح ممارسة كل انسان للحق أو الحرية بما لا يتعارض مع استعمال الآخرين لهذا الحق طبقا للشرع الإسلامي .. ومن ثم فإن هذه السلطة التقديرية ليست مطلقة، بل تخضع لضوابط وقيود تحول دون مصادرة الحق أو الإنتقاص منه أو وضع قيود وشروط تمس الانتفاع بهذا الحق أو تكون لفئة من المواطنين دون أخرى.

3 - يزيد من مرونة وحرية التقدير للمنظم عند سن الأنظمة واللوائح تداخل بعض نصوص حقوق الإنسان مع بعضها البعض؛ من ذلك النص على حق العمل، وحرمة الحياة الخاصة، ومتابعة وسائلها أو وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة بسبب عدم التعدي على حقوق الغير أو بسبب التطرف والارهاب .

ثانياً: ضوابط عدم الافتئات أو المساس بحقوق المواطن طبقاً للمادة (26) من النظام الأساسي للحكم:

ندرس في هذا الجزئية وضع ضوابط أو معايير لهذا التنظيم القانوني لهذه الحقوق أو هذه الضمانات طبقاً للمادة (26) من الدستور السعودي:

تنص المادة (26) من النظام الأساسي للحكم على أن: " تحمي الدولة حقوق الإنسان .. وفق الشريعة الإسلامية. " . وهذه الحماية تتطلب تنظيم تشريعي ذي ضوابط وحدود معينة تحدد كيفية هذه الحماية ونوعيتها، وكيفية وإجراءات اللجوء إليها والأجهزة القائمة عليها، وغيرها من الأمور التي تفيد صونها لحقوق الإنسان دون مساس بها.

أ - نفتتح هذه الجزئية بالمبادئ الدستورية والضوابط الآتية:

1 - مبدأ المشروعية أو مبدأ سيادة الشرع والقانون.

2 - مبدأ سيادة الدستور أو سمو الدستور.

3 - مبدأ تدرج القواعد القانونية وكون السلطة التأسيسية أعلى درجة.

4 - مبدأ التخصص؛ حيث اختصاص كل سطة من سلطات الدولة بوظيفتها.

5 - مبدأ خضوع السلطة التنظيمية للدستور.

ب - الأصل في الحقوق والحريات هو الإباحة، وليس لأي سلطة التدخل في هذه الحقوق أو الحريات أو التعرض لها في ضوء هذه الإباحة إلا بالتنظيم القانوني القائم على الشرع دون أن تمتد سلطتها إلى تقييدها أو إنتقاصها، حيث يجب أن تكون إرادة المنظم عند تنظيمه الحقوق والحريات متطابقة ومنفذة لإرادة المنظم الدستوري طبقاً لمبدأي سمو الدستور والهرم القانوني، واحترام القاعدة الأدنى للقاعدة الأعلى .

ج - الحقيقة أن المنظم الدستوري أو السلطة التأسيسية منح السلطة التنظيمية مرونة وحرية التقدير والاختيار لوضع تلك الحقوق والحريات موضع التشريع؛ بناء على اكتفائه بالنص على الحرية أو الحق الإنساني، ثم يحيل على المنظم أمر تنظيمها وفقاً لسلطته التقديرية؛ حيث حرية الاختيار والمفاضلة بين عدة بدائل أو حلول ليختار المنظم من بينها أقلها تقييداً لهذه الحقوق

والحريات عند تنظيمه لها . ويؤكد ذلك قول الفقيه الكبير عبد الرزاق السنهوري: " أن السلطة التقديرية للمشرع تكاد تستغرق النشاط التشريعي برمته .. "2 .

د - الضابط الأول: أن المنظم الدستوري طبقا للمادة (26) دستور وجه المنظم بان حقوق الانسان تنظم بنظام أو لائحة طبقا للشرع الاسلامي .

هـ - الضابط الثاني: تحقق مبدأ المشروعية الدستوري يترتب عليه النظر في أساس تدخل المشرع في ضوء العلاقة بين النص الدستوري والنص القانوني المنظم للحق أو الحرية من حيث التقييد، حيث التطابق بين النصين أو الاطلاق للمنظم؛ ومع ذلك فان المنظم ليس مطلق التقدير عند ممارسة اختصاصه في ضوء مبدأ المشروعية، للنظر ايضا في كون هذه السلطة التقديرية قد حققت هدف أو اهداف الدستور وغاياته أو مقاصده عند النص على الحقوق والحريات العامة بدون مساس بها في ضوء نص المادة (26) .

و - الضابط الثالث: أن قيم المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعلانات الحقوق ونصوص الدساتير المقارنة التي تتماشى مع الإسلام تعد قيودا على المنظم طبقا للآتي:

1 - تستمد السلطة التأسيسية قوتها من قيم المجتمع السابقة سواء كانت هذه القيم تنعكس على الوضع عند وضع النصوص الدستورية، ومنها نصوص حقوق الإنسان.

2 - إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعتها المملكة ملزمة لها، على نحو ما جاء في المادة (81) من النظام الأساسي للحكم.

3 - نصوص الدساتير المقارنة الخاصة بحقوق الإنسان كنصوص استرشادية للمنظم الدستوري.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة في الاقتصاد والشرع

يتطلب معرفة التنمية المستدامة بيان ماهيتها في كل من الاقتصاد والشرع الاسلامي طبقا للتقسيم التالي:

المطلب الاول: ماهية التنمية المستدامة في الاقتصاد.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة في الشرع الاسلامي.

المطلب الاول: ماهية التنمية المستدامة في الاقتصاد

أولاً: تعريف التنمية المستدامة: يرجع أصل كلمة التنمية إلى الفعل "نمى"، ويعني الزيادة والانتشار، ويعني النماء الازدياد التدريجي، ولذلك يقال نما المال ونما الزرع، أي تراكم وكثر"⁽³⁾.

² عبد الرزاق احمد السنهوري - الانحراف في السلطة التشريعية بحث نشر بمجلة مجلس الدولة ص 16
⁽³⁾ المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية الطبعة الرابعة 1425 / 2004 م - ج 2 ص 956 .

وتعرف منظمة الأمم المتحدة التنمية بأنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المجتمعات المحلية، والمساعدة على إدماجها في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"

أما كلمة "مستدامة" فترجع إلى فعل "دوم" وهو ذو معان عديدة، منها التأني في الشيء، أو طلب دوامة، أو المواظبة عليه⁽⁴⁾.

وفي اصطلاح القانون الدولي⁽⁵⁾؛ عرفت لجنة برانت لاند 1987 التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب على حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الاجيال القادمة للخطر والاستجابة لاحتياجاتهم. ويقترّب من التعريف السابق تعريف الأمم المتحدة في مؤتمر ريو دي جانيرو 1992م بأنها: "ضرورة تنفيذ الحق في التنمية بحيث تتحقق على نمو متساو مع الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".

والحقيقة أن تعريف التنمية المستدامة (S.D) Sustainable Development ظهر ك مصطلح قانوني دولي دقيق في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "قمة الأرض" المنعقد في ريودي جانيرو في يونية 1992؛ حيث ذهب المؤتمرين فيه إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة لوضع الأسس والمعايير التي تساعد الدول على الوصول للتنمية من أجل رفاهية شعوبها.

وأعقب هذا المؤتمر عدة مؤتمرات دولية تتعلق بالتنمية وكيفية تطبيقها على مستوى الدول، منها مؤتمر كوبنهاجين 1995م، وقمة الأمم المتحدة بشأن الالفية في سبتمبر 2000م، ومؤتمر القمة الاليمة للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام 2000م، الذي أشار على الدول استكمال عمل الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة فيل حلول عام 2005م، وغيرها من المؤتمرات الدولية المتتابعة التي اختتمت بأهداف التنمية المستدامة (17) المحددة في قرار الجمعية العامة للأمم

المتحدة في الدورة السبعون " البندان 15، 116" من جدول الأعمال الصادر في 2015/9/25 (1/70) بعنوان " تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

والحقيقة أن هذه الأهداف (17) السابقة يأتي أساسها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان. وأن الحق في التنمية المستدامة بعيداً عن التنظيم - القانوني على نحو ما ذهب المنظم السعودي في المبحث الأول - الملزم يكتنفه الغموض والإلزام، حيث سبق أن تعلمنا أن أساس الالتزام والمساواة في التعامل بين المواطنين والدولة ينبع من الشرع والقانون. وأن التنمية الاقتصادية الملزمة من خلال التنظيم القانوني تكون في إطار خطة طويلة ومتوسطة الاجل، ويعقبها خطة قصيرة الأجل في إطار الموازنة العامة السنوية للدولة.

بصورة مستمرة".

(4) المرجع السابق، ص 305 .

(5) أ. سايحي اسماعيل - التنمية المستدامة في الخليج - رسالة ماجستير - جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية الحقوق والعلوم السياسية - العام الجامعي 16 / 2017 ص 47 وكذلك د . محمد فتحي عبد الغني - تطور مفهوم التنمية المستدامة - منشورات الجمعية العلمية للاقتصاد والتجارة بمصر تاريخ قبول النشر 16 / 9 / 2020 ص 414 وما بعدها .

ثانياً: خصائص التنمية المستدامة:

- أ- عملية مستمرة متصاعدة شاملة ذاتية الصنع، وليست حالة أو نظرية وقتية تعتمد على الخارج أو الغير.
- ب- عملية مجتمعية تسهم فيها كل فئات المجتمع وسلطات الدولة.
- ج- عملية واعية ذات تخطيط وتزايد منتظم يعود على الوطن والمواطن بالنفع والفائدة.
- د- عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو البيئي.
- هـ- عملية ذات آثار وتحولات هيكلية في كل من الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية.
- و- عملية تحقق الرفاه المتوازن والشامل للوطن والمواطن من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات الطبيعية والأساليب الحديثة المتاحة.
- ز- عملية تتطلب تشريعات وسلطة تنفيذ تساير وتتماشى مع متطلبات عجلة هذه التنمية المستدامة.

ثالثاً: مبادئ التنمية المستدامة (6):

يتطلب تنفيذ عملية التنمية المستدامة توافر عدة مبادئ؛ تتمثل فيما يأتي:

- 1- مبدأ استخدام التنظيم القانوني الشامل السابق على إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- 2- مبدأ المشاركة الشعبية حيث ديمقراطية التكوين والتأسيس والاستمرار في عملية التنمية ذاتها.
- 3- مبدأ المسؤولية المشتركة من حيث الشعب والحكومة معاً.
- 4- مبدأ الاحتراز البيئي والتوظيف الأمثل للموارد.
- 5- مبدأ التخطيط السليم القائم على تشريعات تنظيم وتحص التنمية المستدامة.
- 6- مبدأ البرنامج الحكومي الصادق الشفاف الملزم طبقاً للتخطيط والتشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة.

رابعاً: مؤشرات التنمية المستدامة وأبعادها (7):

تتطلب التنمية المستدامة مؤشرات لقياس مدى تحققها وتناسبها الزماني والمكاني للدولة، وذلك في ضوء أبعاد اقتصادية واجتماعية وبشرية وبيئية وتكنولوجية تقوم عليها.

أ- مؤشرات التنمية:**1- مؤشرات اقتصادية؛ تتمثل في الآتي:**

متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي؛ وهذا يختلف من دولة ذات دخل مرتفع أو متوسط أو منخفض.

(6) اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، بحث للباحثة - عصباني خديجة - جامعة قسدي مبراح ص 16 وما بعدها والتنمية المستدامة وحقوق الانسان - مرجع سابق - ص 66 وما بعدها .

(7) التنمية المستدامة في الخليج، مرجع سابق ص 21 وما بعدها. وانظر التنمية المستدامة وحقوق الانسان - مرجع سابق - ص 33 وما بعدها .

مؤشر نسبة العاملين بالأنشطة الأولية سواء في الحرف الأولية أو الانتاج الغذائي المؤثر في إنتاج واقتصاد الدولة.
مؤشر استهلاك الطاقة انخفاضاً وارتفاعاً؛ حيث تنقسم دول العالم إلى خمسة مستويات، تبدأ بالدول المتقدمة ذات الاستهلاك المرتفع.

مؤشر نسبة صادرات السلع المصنعة والتقنيات الراقية، حيث تعكس نسبة الصادرات المرتفعة مدى تقدم الدولة.

مؤشر الأمن الاقتصادي حيث يفترض الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات المختلفة لسكان الدولة المتقدمة.

مؤشر الواردات من السلع والخدمات.

2 - مؤشرات ديمغرافية:

مؤشر النمو السكاني حيث معدل المواليد، ونقص وفيات الرضع، ونسبة صغار السن وأمد الحياة، وغيرها مما يرتبط بعوامل أخرى كالصحة والرعاية الاجتماعية.

3 - مؤشرات اجتماعية:

وهي التي تعتمد على نوعية الغذاء، والتعليم، والقدرة على القراءة والكتابة ونسبة الأمية ومتوسط عدد الطلاب بالفصول، ونسبة التسرب التعليمي، وغيرها من القياسات؛ كنسبة البطالة، وخدمات البنية الأساسية والصحة والرعاية الصحية، وقلة الوفيات، والرفاه ونوعية الحياة وتمكين المرأة من حيث حقوقها ومعاملتها، ومدى تحقق مبدأ المساواة بين الجنسين. وغيرها من الأمور التي يقاس بها مدى تحقق المؤشرات السابقة.

خامساً: أبعاد التنمية المستدامة⁽⁸⁾:

1- أبعاد اقتصادية تقوم على حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية، وتقليص تبعية البلدان النامية في ظل العولمة والانفتاح الدولي، ومدى تحقق مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته. وما موقف البلدان الفقيرة من عملية التنمية المستدامة.

2- أبعاد بشرية واجتماعية تقوم على الاستعمال الكامل للموارد البشرية وأهمية توزيع السكان والصحة والتعليم، وغيرها من الأبعاد الاجتماعية التي تحقق الرفاه والحياة المثلى .

3- أبعاد بيئية تقوم على مدى صلاحية التربية الزراعية واستعمال المبيدات وتدير الغطاء النباتي والمصايد، وحماية الموارد الطبيعية وصيانة المياه وتقليص ملاحج الأنواع البيولوجية، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري وغيرها من الأمور البيئية.

4- أبعاد تكنولوجية تقوم على التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى عصر الحداثة والتطور.

(8) المرجع السابق، ص 47 وما بعدها.

سادسا: أهداف التنمية المستدامة (9):

أصدرت منظمة الأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015م في دورتها السبعين؛ البندين 15، 116 بنيويورك قرارها الخاص بـ (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030)، عدد سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة، وهي:

- 1- القضاء على الفقر بجميع أنواعه في كل مكان.
- 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي و...
- 3- الصحة الجيدة والرفاه.
- 4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع و...
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي...
- 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة...
- 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.
- 9- إقامة بنية تحتية قادرة على ...
- 10- الحد من انعدام المساواة...
- 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة
- 12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
- 13- اتخاذ الإجراءات العاجزة للتصدي لتغير المناخ وأثاره.
- 14- حفظ المحيطات والبحار و...
- 15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها...
- 16- السلام والعدل والمؤسسات، أي: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة...
- 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة في الشرع الاسلامي**أولا: مفهوم التنمية:**

تفهم التنمية على أنها تحقيق الإنسان- من خلال عملية – درجات أعلى من السيطرة على الموارد المتاحة من قبل الله تعالى، وذلك لتحقيق النفع العام ومتطلبات العيش الكريم، بما يعني تحقيق مستوى أعلى في دخل الفرد وقدرة الدولة على إشباع الحاجات الأساسية لغير القادرين إلى جانب الازدهار الاقتصادي لها.

(9) المرجع السابق، ص48، وما بعدها.

وأن التنمية فرض في نظر الإسلام، إذ إنها عبادة أو تتوقف عليها العبادة، وتقوم على دعامتين: الإنتاج الجيد الحلال والتوزيع العادل، فهي نشاط موجه للهدف، ويحقق الفضيلة، ويستلزم مشاركة الإنسان والدولة لتحقيق الحد الأقصى من التكريم المعيشي الإنساني في كل مظاهره، وإلى بناء قوة مدنية وحضارية إسلامية تقوم بدورها في العالم⁽¹⁰⁾.

أو هي: عملية تهدف لتحقيق زيادة متوسط الدخل للفرد لدى البلدان النامية بإصلاح هيكلها الاقتصادية والاجتماعية من خلال القضاء على القيم والعادات والسلوكيات الفاسدة التي تراكت لدى شعوب تلك البلدان وإحلالها بأخرى تكون نابعة من الدين الإسلامي الحنيف⁽¹¹⁾.

ثانياً: خصائص التنمية⁽¹²⁾:

- 1- تنمية شاملة: لأنها تستهدف النواحي المادية والروحية في الإنسان والدولة من كافة الجوانب، فهي تنمية ترقى بالفرد والدولة من حيث العيش الكريم وازدهار الدولة من منطلق تعاليم الله تعالى ومراقبته.
- 2- تنمياً لإنسان والدولة من كافة الجوانب، فهي تنمية ترقى بالفرد والدولة من حيث العيش الكريم وازدهار الدولة من منطلق تعاليم الله تعالى ومراقبته.
- 3- تنمية متوازنة: لأنها تتطلب زيادة الإنتاج مع عدالة التوزيع؛ أي: بازدهار الدولة نتيجة للتنمية يعود ذلك على الفرد. بالإضافة إلى أن من شروط التنمية توجهها لكل القطاعات.
- 4- من زراعة وصناعة وتجارة وتعمير، كما تشمل كل المناطق- قرى ومدن- دون أن تقتصر على أيهما.
- 5- غاية التنمية ووسيلتها الإنسان: وهذه الغاية تنبعث من كون الإنسان خليفة في الأرض، ومن ثم فإن متطلبات العيش الكريم هدف التنمية ووسيلتها عمل الإنسان وجهده من خلال التوجيه الإلهي بإعمار الأرض.
- 6- قيام التنمية على تعاون الدولة والفرد؛ لأنها مكملان لبعضهما البعض.

ثالثاً: معيار التنمية ووسائل تحقيقه⁽¹³⁾:

معيار التنمية هو تمام الكفاية، حيث تختلف الكفاية باختلاف الأوقاف والحالات وظروف المجتمع، وهي ملزمة من الفرد أولاً نتيجة لعمله ثم تتكفل به الدولة أو أقاربه لو لم يستطع توفيرها لظروف خارجة عن إرادته.

وعملية التنمية في الإسلام فرض كفاية، وفي عدم القيام بها إثم؛ لأن ذلك ينطوي على مخالفة لأوامر الله بإعمار الأرض، ومخالفة التنمية تحقيق عدالة التوزيع بين الأفراد مع تحقيق أقصى منفعة من الموارد والطيبات التي منّ بها الله تعالى على البشر⁽¹⁴⁾.

⁽¹⁰⁾ أميرة مشهور، دوافع وصيغ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ص 28.

⁽¹¹⁾ حسين أحمد كامل فهمي، ديناميكية النظام الاقتصادي (حول نموذج إسلامي في التنمية الاقتصادية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الأساسية 1988/1408م، ص98.

⁽¹²⁾ محمد شوقي الفنجري، الإسلام والتنمية الاقتصادي، مصر المعاصرة السنة 72 يناير 1981م، ص152.

⁽¹³⁾ أميرة عبد اللطيف مشهور، مرجع سابق، ص31.

⁽¹⁴⁾ المرجع السابق، ص34.

رابعاً: وسائل تحقيق التنمية⁽¹⁵⁾:

- 1- رفع معدل النمو الاقتصادي بتوفير حاجات المجتمع في حدود الموارد المتاحة في إطار تعاليم الإسلام.
- 2- رفع كفاءة الاقتصاد في إطار التنمية الشاملة والمتوازنة.
- 3- توفير العيش الكريم للجميع.
- 4- تحسين ظروف البيئة وتوفير الأمن الاقتصادي والأمن الداخلي والأمن الخارجي.

خامساً: محددات التنمية ووسائل تحقيقها⁽¹⁶⁾:

يلزم للتنمية بوصفها علاجاً للمشكلة الاقتصادية أن تكون محددة في نطاق معين، وهو ما يطلق عليه بعض الفقهاء محددات التنمية، كما يلزم لتحقيقها اتباع وسائل معينة، طبقاً لما يأتي:

(1) محددات التنمية:**تتمثل محددات التنمية الاقتصادية في الأمور التالية:**

- أ- توفير عناصر القوة الاقتصادية والحضارية والعسكرية اللازمة لحماية وتأمين المجتمع؛ إلى جانب التنمية الاجتماعية أو تنمية الفرد محور التنمية ذاتها، وأساس ذلك مبادئ الدين الحنيف التي تنادي بتقوية الفرد والدولة في كافة النواحي المادية والروحية حيث يقول تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة)⁽¹⁷⁾. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف)⁽¹⁸⁾.
- ب- تحقيق التقدم في مبادئ الإسلام المتعلقة بالعبادة والخلق الحسن، ويتأثر ذلك بعدالة التوزيع وزيادة الإنتاج، الأمر الذي يعني تحقق الأمن الاقتصادي والأمن الداخلي والخارجي، وفي ذلك يقول تعالى: (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون)⁽¹⁹⁾. و(وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون)⁽²⁰⁾.
- ج - تحقيق التوازن النفسي لأفراد المجتمع نتيجة لإشباع حاجاتهم، وهو ما يؤدي لتحقيق التوازن الاجتماعي القائم على ترابط المجتمع أفراداً وجماعات، وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم، كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له باقي الأعضاء بالسهر والحمى)⁽²¹⁾.

⁽¹⁵⁾ أميرة مشهور، مرجع سابق، ص20-21.

⁽¹⁶⁾ المرجع السابق، ص34-35.

⁽¹⁷⁾ سورة الأنفال، آية: 60.

⁽¹⁸⁾ سبل السلام، الجزء الرابع، ص1607، رواه مسلم في كتاب القدر، 34 وابن ماجه في المقدمة، 10 وفي الزهد، 14.

⁽¹⁹⁾ سورة الأعراف، آية: 96.

⁽²⁰⁾ سورة النحل، آية: 112.

⁽²¹⁾ رواه أحمد في مسنده ج4، ص270، (ومسند نعمان بن بشير).

د- عدم تعطيل ثروة البلاد بسوء الاستغلال أو التعاملات غير المشروعة من ربا وميسر وتجارات محرمة- وهو ما يتطلب تخطيطاً اقتصادياً سلبياً يقوم على ترشيد الإنفاق واستغلال الموارد وجهود الأفراد للوصول إلى التنمية الشاملة المتوازنة في كل القطاعات والمناطق.

(2) وسائل تحقيق محددات التنمية⁽²²⁾:

(أ) وضع الأنشطة الاقتصادية الضرورية للدولة- بوصف أن التنمية فرض كفاية على الدولة- أولويات خطتها؛ ومثال ذلك: يُعد توفير الغذاء واجباً أساسياً وضرورياً على الدولة، ومنه القمح، فيكون على رأس خطتها زراعة القمح أو استيراده لكفاية حاجات مواطنيها. وكل ذلك في إطار خطة طويلة الأجل؛ والتي تأخذ بها دولة البحرين (خطة ورؤية، 2030م)

(ب) اتجاه الموارد الاقتصادية للنشاط الإنتاجي الحقيقي الذي يعود بالخير على المجتمع في إطار المعاملات الشرعية دون النظر لتحقيق الربح الربوي أو المشروعات المحرمة التي تدر ربحاً وبيعاً.

(ج) رفع كفاءة الأفراد تعليمياً وصحياً وتدريبهم؛ مما يعود على الاقتصاد بتحقيق معدلات إنتاجية تعود بالنفع على الأفراد ذاتهم بكفاية حاجتهم والعيش الكريم.

(د) العمل على إيجاد البنية الأساسية للتنمية، بتوفير شبكة الطرق ووسائل النقل والاتصالات ومصادر الطاقة وغيرها مما يلزم لتوفير الوقت والجهد وتوجيهه للعمل البناء.

سادساً: دائميته التنمية الاقتصادية في الإسلام (خطة طويلة متواصلة):

ترتكز التنمية الاقتصادية في الإسلام على تعاليم ومبادئ جاء بها الإسلام من خلال الأدلة الشرعية. ويتضح ذلك من آيات القرآن الكريم التي ربطت بين إعمار الأرض، وتسخير نعم الكون للإنسان، وبين كون الإنسان خليفته في الأرض؛ ومن ثم يلتزم بطاعة أوامر ربه تعالى، وعدم التعدي على حدوده.

ومصطلح الإعمار الوارد بالقرآن الكريم أعم وأشمل من مصطلح التنمية لأن الإعمار يفيد الدوام والتنوع؛ لقوله تعالى: (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)⁽²³⁾.

ويلزم لدوام التنمية في الإسلام الضمانات التالية:

1- الربط بين التنمية والعبادة؛ أي: الجمع بين الفائدة الروحية والمادية، فالإسلام منهاج حياة حيث يقول تعالى: (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك)⁽²⁴⁾.

(22) د. أميرة مشهور، مرجع سابق، ص50-51.

(23) سورة هود، آية: 61.

(24) سورة القصص، آية: 77.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما أكل ابن آدم طعاماً خيراً من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده) (25)، وعن عائشة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه) (26).

2- الربط بين التنمية والجهاد، حيث ربطت الشريعة الغراء بين العمل والجهاد في سبيل الله، حيث يقول تعالى: (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل وأخرون يقاتلون في سبيل الله) (27). والضرب في الأرض الوارد بالآية هو الإعمار أو التنمية، وربطه بالجهاد في سبيل الله يعني أن التنمية تتطلب كما يتطلب الجهاد توحيد كل الجهود والهمم بين أفراد الدولة ومواردها من أجل معركة التنمية والتقدم.

3- الربط بين التنمية والعلوم الحديثة؛ وذلك لأن التنمية ترتبط بالإنتاج، والإنتاج يتطلب عملاً وموارد وأدوات إنتاج كالآلات والمنشآت، والعمل يتمثل في جهد الإنسان وخبراته، فالإنسان يجب أن يساير التطور بالعمل والاطلاع على العلوم الحديثة، والتدريب على كل ما هو حديث في مجالات التقنية الحديثة، وكذا بالنسبة لأدوات الإنتاج يجب أن تساير التطور بشرط أن تراعي ظروف المجتمع، فلا تستورد أجهزة حديثة توفر العمالة في مجتمع يعاني البطالة مثلاً. وأدلة الربط بين التنمية والعلم، قوله تعالى: (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (28)، (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) (29).

7 الربط بين التنمية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي؛ حيث تتطلب التنمية زيادة الإنتاج عن الاستهلاك فالمجتمع الذي يستهلك كل ما ينتجه ولا يدخر شيئاً لتجديد قوى الإنتاج، فإن سيدهم اقتصاده؛ ومن ثم فزيادة قوى الإنتاج مستقبلاً تتطلب استهلاكاً أقل من الإنتاج الجاري، وتقليل الاستهلاك يتطلب ترشيده وعدم الإسراف، وهذه الأمور وغيرها هي أصول ثابتة تحت عليها مبادئ الإسلام؛ حيث يقول تعالى: (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) (30). ويقول تعالى (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين) (31).

ويقول تعالى: (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) (32).

المبحث الثالث: واقعية حقوق المواطن ورؤية المملكة 2030

يعتبر العمق العربي الإسلامي؛ حيث وجود الحرمين الشريفين وموقعها الجغرافي؛ حيث مركز الربط بين قارات ثلاثة وقو استثمارها مقومات نجاح، أدت إلى بناء رؤية المملكة 3030، التي تصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وهو الأمر يحقق حقوق المواطن السعودي على النحو الوارد بالبرنامج الأساسي للحكم.

(25) رواه ابن ماجه في كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب، برقم 2139 ورواه البخاري.

(26) رواه النسائي برقم 4462، وابن ماجه في كتاب التجارات I باب الحث على المكاسب برقم 2137

(27) سورة المزمل، آية: 20.

(28) سورة الزمر، آية: 9.

(29) سورة الكهف، آية: 30.

(30) سورة الفرقان، آية: 67.

(31) سورة الإسراء، آية: 27.

(32) سورة النساء، آية: 5.

ورؤية المملكة 2030 تعتمد على ثلاثة محاور تقوم على التزامات وتخطيط وبرامج تنفيذية لتحقيق أهداف هذه الرؤية ومحاورها الثلاثة التي تتمثل في الآتي:

مجتمع حيوي.

اقتصاد مزدهر.

وطن طموح.

فالمجتمع الحيوي قائم على وطن ومواطن أساسه الشرع الإسلامي؛ حيث الوسطية والاعتدال، من خلال بيئة إيجابية وجاذبة تتوفر فيها مقومات جودة الحياة لكل من المواطن والمقيم، في ظل بنیان أسري متين ومنظومتي رعاية صحية واجتماعية ممكنة.

أما الاقتصاد المزدهر؛ فيقوم على توفير الفرص للجميع، عبر منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل وتنمية الفرص للجميع من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى في ظل استثمار يحقق التنمية الاقتصادية ويعتمد على أدوات وبرامج ذات اقتصاد متنوع متطور يخلق فرص عمل وخدمات جيدة للمواطنين. وذلك من خلال تخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال باستقطاب أفضل الكفاءات العالمية والاستثمارات النوعية. وأخيرا يقوم المحور الثالث - وطن طموح - على حكومة فاعلة تعزز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين موارد البلاد الطبيعية والبشرية وتهيئ البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات واقتناص الفرص.³³

وهذه المحاور الثلاثة تقوم على التزامات وأهداف تعتبر مرجعية عند اتخاذ القرارات والبرامج التنفيذية.

والحقيقة أن سرد محاور الرؤية وأهدافها تحتاج إلى مؤلف كبير وعظيم بحجم عظيم وكبر هذه الرؤية لا يستوعبها هذا البحث البسيط. ومن ثم سنتناول هذه الرؤية من زاوية البحث الخاصة بحقوق المواطن الدستورية الواردة بالنظام الأساسي للحكم على ما أسلفنا في المبحث الأول وفي ضوء أهداف التنمية المستدامة، وبما يحقق حق العيش الكريم.

أولاً: أهداف الرؤية وتحليل العلاقات، وهيكل الأهداف، وأخيراً تحديد مؤشرات الأداء والمستهدفات طبقاً للاتي³⁴:

حصر الأهداف وتحليل العلاقات؛ بوضع جميع أهداف الرؤية في قائمة واحدة تشمل كل من التوجهات والالتزامات والأهداف، مع دراسة وتحليل العلاقات بين الأهداف.

أما هيكل الأهداف، فتعني تحديد ثلاثة مستويات من الأهداف، تبدأ بالأهداف العامة ثم الأهداف الفرعية، وتنتهي بالمستوى الثالث؛ حيث الاهتمام بالأهداف التفصيلية.

وأخيراً يأتي تحديد مؤشرات الأداء والمستهدفات من خلال الجهات المعنية؛ حيث تعيين المستهدف لكل مؤشر من أهداف الرؤية بما يضمن الموائمة فيما بينها.

المستوى الأول من الأهداف يتمثل في تحقيق ستة أهداف عامة تتمثل في الآتي³⁵:

- أ- مجتمع حيوي من خلال تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية وتمكين حياة عامرة وصحية .
- ب - اقتصاد مزدهر؛ حيث تنمية وتنويع الاقتصاد وزيادة معدلات التوظيف .

³³ رؤية المملكة العربية السعودية VISION 2030 ص 13

³⁴ رؤية المملكة 2030 - الأهداف الاستراتيجية وبرامج تحقق الرؤية ص 10

³⁵ المرجع السابق ص 12

ج - وطن طموح من خلال تعزيز فاعلية الحكومة وتمكين المسؤولية الاجتماعية .
و تتمثل الأهداف الفرعية من الهدف الثاني للمحور الأول (حياة عامرة وصحية) في الآتي:

- 1 - الارتقاء بالخدمات الصحية. 2 - تعزيز نمط حياة صحي.
- 3 - الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية. 4 - ضمان الاستدامة البيئية.
- 5 - دعم الثقافة والترفيه. 6 - خلق بيئة ملائمة لتمكين المواطنين³⁶

وتتمثل تنمية وتنويع الاقتصاد في الأهداف الفرعية الآتية³⁷:

- 1 - تسهيل ممارسة الأعمال 2 - تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص.
 - 3 - تخصيص خدمات حكومية محددة 4 - تطوير السوق المالية
 - 5 - تمكين المؤسسات المالية بدعم ونمو القطاع الخاص.
 - 6 - جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. 7 - إنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية
- وتشمل الأهداف الفرعية للاقتصاد المزدهر -أيضا - ما يلي:

- 1 - تنمية مساهمة القطاع الخاص. 2 - تعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة.
- 3 - إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة.
- 4 - تعظيم أصول ودور صندوق الاستثمارات العامة كمحرك للنمو.
- 5 - ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي. 7 - تنمية الصادرات غير النفطية.
- 6 - تعميق اندماج الاقتصاد السعودي في المنظومة الإقليمية والعالمية.

وبالنسبة للتعليم الجيد، تتمثل الأهداف الفرعية في الآتي:

- 1 - عمل برامج تعليمية متكاملة. 2 - تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم.
- 3 - تحسين مخرجات التعلم. 4 - تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية ومنها الجامعات.
- 5 - توفير معارف نوعية للمتميزين فيه المجالات ذات الأولوية.
- 6 - ضمان الموازنة بين مخرجات التعلم واحتياجات سوق العمل.
- 7 - التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل.

ثانيا: مأسسة العمل لتحقيق رؤية المملكة باستحداث ودمج أجهزة حكومية داخل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية³⁸:

أ - الأجهزة المستحدثة:

- 1 - مكتب إدارة المشروعات ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- 2 - مركز الإنجاز والتدخل السريع.
- 3 - المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء).
- 4 - وحدة التواصل المؤسسي بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- 5 - الهيئة العامة للثقافة. 6 - الهيئة العامة للترفيه.

³⁶ المرجع السابق ص 15

³⁷ المرجع السابق ص 12

³⁸ رؤية المملكة ص 40

7 – اللجنة الاستراتيجية / مكتب الإدارة الاستراتيجية.

ب - الأجهزة المدمجة:

1 – وزارة التجارة والاستثمار.

2 – وزارة لعمل والتنمية الاجتماعية.

3 - وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية .

4 – وزارة البيئة والمياه والزراعة.

5 – وزارة الحج والعمرة.

6 – هيئة تقويم التعليم.

ثالثاً: أبعاد الرؤية وبرامج تحققها وخططها التنفيذية³⁹:

أ - أبعاد الرؤية:

تتمثل أبعاد الرؤية في كل من البعد التنظيمي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي:

1 - البعد التنظيمي:

يركز البعد التنظيمي على النهوض بكفاءة الخدمات الحكومية من خلال تطوير الأنظمة واللوائح الإدارية، وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية بإنشاء أجهزة جديدة أو دمج أجهزة من أجل تحسين أدائها والارتقاء بإنتاجيتها.

2 – البعد الاقتصادي:

يركز البعد الاقتصادي على دعم القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مع ترشيد استغلال الموارد المادية والبشرية ورفع إنتاجيتها.

3 – البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي على المحافظة على القيم الإسلامية وتنمية القوى البشرية وتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين من خلال الارتقاء بالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية.

ب – الرؤية وبرامجها وخطط تنفيذها:

المحتوى	المسؤولية	الرؤية
اهداف المستوى الاول والثاني والثالث	مجلس الوزراء	
وصف الهدف ومؤشراته	مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية	
خطة تنفيذ البرنامج	رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية	برامج تحقيق الرؤية
من حيث		
الميزانية والتخطيط	رئيس لجنة برامج	
الموضوعي والزمني	تحقيق الرؤية	

³⁹ رؤية المملكة ص 72

خطط الجهات التنفيذية
الوزارات
و الهيئات
التخطيط على مستوى كل
جهة وكل مرحلة وتنفيذ
المستهدف

رابعاً: رؤية المملكة (2030) وأهداف التنمية المستدامة:

جاء في كلمة جلالة الملك " سلمان بن عبد العزيز " في افتتاحية تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للامم المتحدة بنيويورك في يوليو 2018 ما يلي:

" نحن جزء من هذا العالم، نعيش مشاكله والتحديات التي تواجهه ونشارك جميعاً في هذه المسؤولية وسنسهم بإذن الله بفاعلية في وضع الحلول للكثير من قضايا العالم الملحة، ومن ذلك قضايا البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وسنستمر في العمل على ذلك مع المنظمات والمؤسسات الدولية والشركاء الدوليين⁴⁰ وجاء في البيان الافتتاحي بهذا التقرير الاستعراضي:

" تلتزم المملكة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتضعها في مقدمة أولوياتها بما يتفق مع خصوصيتها وثوابتها، وصدر أمر سامي بتكليف وزير الاقتصاد والتخطيط بمتابعة ملف أهداف التنمية المستدامة – الذي تقوم عليه الجهات والأجهزة السابقة – طبقاً للتخطيط الاستراتيجي والتنفيذي؛ القائم على المعلومات والإحصاءات والدراسات من وإلى الجهات ذات العلاقة، مع العمل على مواءمة الخطط القطاعية والمناطقية بين الجهات المعنية، كما تتولى الهيئة العامة للإحصاء مهمة بناء المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف من خلال التوسع في تنفيذ الأعمال الإحصائية لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة. تتسجم رؤية المملكة 2030 في مجملها مع أهداف التنمية المستدامة، وتستند هذه الرؤية إلى ثلاثة محاور....، وتوفر الرؤية وبرامجها التنفيذية اثنا عشر مثل برنامج التحول الوطني؛ الأسس التي تدعم إدماج أهداف التنمية المستدامة في عملية التخطيط الوطني، ويعد برنامج جودة الحياة أحد أبرز برامج الرؤية ذات الارتباط المباشر بأهداف التنمية المستدامة ويهدف بشكل أساسي إلى جعل المملكة أفضل وجهة للعيش للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وتحرص المملكة على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنها الرؤية بهدف تحقيق التوازن المالي وإصلاح منظومة الدعم في إطار نظام حماية اجتماعية يقي الفئات ذات الدخل المحدود و الضعيفة من تأثيراتها السلبية، ويأتي ضمن هذا السياق برنامج حساب المواطن... كما أعت العديد من من الاستراتيجيات والخطط التي تعزز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ومن ضمنها الاستراتيجية الوطنية للبيئة، والاستراتيجية الوطنية للمحافظة على التنوع الأحيائي، واستراتيجية إعادة الغطاء النباتي بمنطقة الرياض، و الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية والبحرية، والخطة الوطنية للحوادث الكيميائية.

ويدعم رؤية المملكة 2030 نظام حوكمة متكامل يتألف من عدد البني المؤسسية التي تشمل مجموعة تضم الأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص والجمعيات والمؤسسات الأهلية، ويتم اعتماد الرؤية كمرجعية للقرارات المهمة التي تتخذ في المملكة للتأكد من مواءمة المشاريع المستقبلية مع ما تضمنته محاور الرؤية وتعزيز العمل على تنفيذها، وبما يتوافق أو يتواءم مع الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.....⁴¹

⁴⁰ انظر ص 6 من كتيب التقرير التطوعي الأول
⁴¹ المرجع السابق ص 14

خامسا: برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 وسبل تطويرها:

جاء في افتتاحية كتيب إنجازات رؤية المملكة (2016 – 2020) بتاريخ 25 ابريل 2021 أن المرحلة المقبلة من برامج الرؤية ستشهد بعض التغييرات التطويرية على برامج تحقيق الرؤية لضمان اتساقها مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، ورفع كفاءة الإنفاق والاستجابة للمستجدات الاقتصادية⁴²:

" أعيدت هيكلة بعض البرامج الحالية، وأنشئت أخرى تماشيا مع متطلبات المرحلة المقبلة، فيما تم تسكين بعض البرامج وتحديث أهدافها ومبادراتها والجهات المرتبطة بها.

1 – البرامج التي تم تمديدتها وإعادة هيكلتها:

أ - برنامج التحول الوطني.

ب - برنامج الإسكان. -

ج - برنامج صندوق الاستثمارات العامة

د - برنامج التخصيص.

هـ - برنامج التوازن أو الاستدامة المالية.

و - برنامج تطوير القطاع المالي.

ز - برنامج جودة الحياة.

ح - برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

ط - برنامج خدمة ضيوف الرحمن.

ي - برنامج تنمية القدرات البشرية.

2 – البرامج التي تم إنشاؤها:

أ - برنامج تحول القطاع الصحي.

3 – البرامج التي تم تسكين مبادراتها:

أ - برنامج الشراكة الاستراتيجية.

ب - برنامج ريادة الشركات الوطنية.

ج - برنامج تعزيز الشخصية الوطنية.

سادسا: برنامج جودة الحياة وحقوق المواطن السعودي:

يعد برنامج جودة الحياة الذي قام عليه مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أحد أبرز برامج الرؤية

الاتني عشر ذات الارتباط المباشر بأهداف التنمية المستدامة ويهدف بشكل أساسي إلى جعل

المملكة أفضل وجهة للعيش الكريم للمواطنين والمقيمين على حد سواء. ويعني هذا البرنامج بالجانبين التاليين⁴³:

1 – تطوير نمط حياة الفرد:

⁴² المرجع السابق ص 15

⁴³ برنامج جودة الحياة ص 1

يتعلق الجانب الأول من البرنامج بتطوير نمط حياة الفرد بعمل منظومة بيئية تدعم وتسهم في توفير خيارات جديدة تعزز مشاركة المواطنين والمقيمين في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية.

2 – تحسين جودة الحياة:

يقوم الجانب الثاني من برنامج جودة الحياة على تحسين جودة الحياة من خلال تطوير أنشطة ملائمة تسهم في تعزيز جودة حياة الأفراد والعائلات وخلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد، بالإضافة إلى رفع مستوى مدن المملكة لتتواءم مكانة متقدمة بين أفضل المدن في العالم.

المؤشرات التي يقوم عليها برنامج جودة الحياة⁴⁴:

أ – **التصنيف العالمي لقابلية العيش**؛ حيث تصنيف المدن في 140 دولة حسب جودة الحياة الحضرية من حيث تقييم الاستقرار والرعاية الصحية والثقافية والبيئية والتعليم والرياضة والبنية التحتية.

ب – **مسح Mercer لجودة الحياة**؛ حيث تصنيف 231 مدينة بناء على النقل والبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والخدمات العامة والصحة والبيئة الاقتصادية والمدارس والتعليم والبيئة الطبيعية والسكن وتوفير الوسائل الإعلامية والمسارح ودور السينما والرياضات والسلع الاستهلاكية والمطاعم والاستجمام .

ج – **قائمة مجلة Monocle لنمط الحياة**: وهي قائمة تضم 25 من أفضل المدن للمعيشة في العالم. ويقوم التقييم على الاتصال العالمي والبيئة والاماكن الطبيعية والجودة المعمارية والتصميم الحضري والرعاية الصحية....

د – **مؤشر السعادة العالمي 2017**؛ حيث تصنيف 155 دولة وفقاً لمستويات السعادة بناء على محاربة الفساد وحرية الاختيار ومتوسط العمر والمتوقع للناتج المحلي للفرد والدعم الاجتماعي والعطاء.

هـ - **مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجودة الحياة**: مؤشر يقوم على مقارنة جودة الحياة بين البلدان بناء على 11 جانباً أساسياً منها الأمن والصحة والدخل والوظائف والتوازن بين الحياة والعمل والتعليم ومستوى الرضا والسكن والبيئة والمجتمع والمشاركة المدنية.

و – **مؤشر ARRPP لجودة المعيشة**: وهي مبادرة متميزة من معهد السياسات العامة لقياس جودة الحياة في المجتمعات الأمريكية بناء على عدة جوانب منها النقل والصحة والاقتصاد والتعليم والإسكان والاحياء السكنية والبيئة و.....

وبناء على هذه المؤشرات الستة السابقة، تقوم جودة الحياة التي تصب في مجالات حقوق المواطن السعودي على الاتي⁴⁵:

1 – **قابلية العيش**: تهيئة ظروف العيش من أجل حياة مرضية تقوم على كل من البنية التحتية والنقل والإسكان والتصميم الحضري والبيئة والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية والتعليمية والأمن والبيئة الاجتماعية.

2 – **نمط الحياة**: توفير خيارات للمواطن والمقيم لتكون لديهم حياة ممتعة ورغيدة تقوم على الترفيه والتراث والثقافة والفنون والرياضة والمشاركة الاجتماعية.

سابعاً: إنجازات رؤية المملكة 2030 وانعكاسها على حقوق المواطن السعودي:

وجاءت - أيضاً في افتتاحية كتيب إنجازات رؤية المملكة (2016 – 2020) بتاريخ 25 ابريل 2021 - كلمة جلالة الملك " سلمان بن عبد العزيز ":

⁴⁴ المرجع السابق ص 8
⁴⁵ المرجع السابق ص 10 وما بعدها.

" لقد وضعت نصب عيني منذ أن تشرفت بتولي مقاليد الحكم، السعي نحو التنمية الشاملة من منطلق ثوابتنا الشرعية، وتوظيف إمكانات بلادنا وطاقاتها، والاستفادة من موقع بلادنا وما تتميز به من ثروات وميزات، لتحقيق مستقبل أفضل للوطن وأبنائه، مع التمسك بعقيدتنا الصافية، والمحافظة على أصالة مجتمعا وثوابته "

وأضاف صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الامير " محمد بن سلمان بن عبد العزيز ": " طموحنا أن نبني وطننا أكثر ازدهارا يجد فيه كل مواطن ما يتمناه، فمستقبل وطننا الذي نبنيه معا لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل، وبالفرص التي تتاح للجميع، والخدمات المتطورة في التوظيف والرعاية الصحية والسكن والترفيه وغيره " من سبل العيش الكريم.

و بالنسبة للإنجازات التي تتعلق بموضوع البحث جاءت في كتيب إنجازات رؤية المملكة (2016 – 2020) بتاريخ 25 ابريل 2021 م طبقا للاتي :

أ – من منجزات الرؤية في المحور الأول " مجتمع حيوي " (2):

- 1 – نسبة تملك المواطنين قبل الرؤية 47 % وأصبحت في ديسمبر 2020: 60 %.
- 2 – مدة الانتظار للحصول على الدعم السكني: قبل الرؤية 15 عاما وأصبح الاستحقاق فوري
- 3 – توفير الاستشارات الصحية التخصصية خلال 4 أسابيع: قبل الرؤية 50 % وأصبحت 80 %.
- 4 – نسبة تسهيل الحصول على الخدمات الصحية الطارئة خلال 4 ساعات منذ دخول المريض بوابة الطوارئ إلى خروجه: قبل الرؤية 36 % وأصبحت 87 %.
- 5 – ترتيب المملكة في تقرير السعادة العالمي: قبل الرؤية 37 وأصبحت 21.
- 6 – معدل وفيات حوادث الطرق لكل 100 ألف نسمة: قبل الرؤية 28.8 % وأصبحت 13.5 %
- 7 - نسبة ممارسة الرياضة الأسبوعية: 13 % وأصبحت 19 % .
- 8 – عدد الأماكن الترفيهية: 154 وأصبحت 277.
- 9 – عدد مواقع التراث القابلة للزيارة: 241 وأصبحت 354.
- 10 – مدة الحصول على تأشيرة الحج والعمرة: 14 يوما وأصبحت خمسة دقائق (إلكترونيا).
- 11 – سعة استضافة المعتمرين الأجانب: 6.53 مليون معتمر وأصبحت 8.2 مليون.

وفي إطار تعزيز جودة الحياة: وضعت رؤية المملكة 2030 عددا من البرامج والمبادرات الهادفة إلى تحسين نمط الفرد والأسرة، وتم عمل " الثقافة نمط حياة ". ذلك لأن الثقافة تسهم بجميع أنواعها في نمو الاقتصاد ورفاهية المواطنين، وتعزيز مكانة المملكة دوليا والحفاظ على هويتها. وعليه فقد تأسست في شهر يونيه 2018 وزارة مستقلة تسمى " وزارة الثقافة "، وتشمل هذه الوزارة 11 هيئة ثقافية مستقلة؛ منها هيئة المتاحف وهيئة المكتبات وهيئة التراث وهيئة الأدب والنشر والترجمة وهيئة الأفلام و.....

ب – من منجزات الرؤية في المحور الثاني " اقتصاد مزدهر " (1):

- 1 – الإيرادات غير النفطية: قبل الرؤية 166 مليار وأصبحت 369 مليار ريال في 2020
- 2 – نسبة الناتج المحلي غير النفطي من الناتج المحلي: 55 % وأصبحت 59 %.
- 3 – قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية: قبل الرؤية 5.3 مليار ريال وأصبحت 17.6 مليار ريال

- 4 – عدد المصانع: قبل الرؤية 7206 مصنعا وأصبحت 9984 مصنعا.
 - 5 – نسبة التوطين في الصناعات العسكرية: قبل الرؤية 2 % وأصبحت 8 %.
 - 6 – تأسيس الشركات وإجراءات استخراج السجل التجاري: قبل الرؤية 15 يوميا بمراجعة ثمانية جهات حكومية وأصبحت 30 دقيقة وبخطوة واحدة إلكترونيا.
 - 7 – تغطية شبكات الألياف الضوئية: قبل الرؤية 1.2 مليون منزل وأصبحت 3.5 مليون منزل.
 - 8 – مشاركة المرأة في القوة العاملة: قبل الرؤية 19.4 % وأصبحت 33.2%. وتم رفع نسبة القيادات في سوق العمل بالتدريب إلى 260 قيادية و 246 مديرة في 2020
 - 9 – نسبة الالتحاق برياض الأطفال: قبل الرؤية 13% وأصبحت 23%.
 - 10 – عدد الأبحاث العلمية: قبل الرؤية 15056 بحثا وأصبحت 33588 بحثا، وقد حازت المملكة المرتبة الأولى عالميا.
 - 11 – نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل: قبل الرؤية 7.7% وأصبحت 12 %.
 - 12 – نجاح تجربة التعليم عن بعد: نظرا لتأثر العالم والمملكة بجائحة فيروس كورونا المستجد على قطاع التعليم؛ الأمر الذي أدى إلى تدشين منصة " مدرستي " منصة تعليم افتراضية بأحدث المعايير العالمية؛ حيث بلغ عدد الدروس الافتراضية 148 مليون ومعدل متوسط الدروس اليومية بها 1.1 مليون.
 - ج – من منجزات الرؤية في المحور الثالث " وطن طموح "46:
 - 1 – نضج الخدمات الحكومية الرقمية: قبل الرؤية 60% وأصبحت 81.3%. كما بلغت سرعة الانترنت وتغطية 60% من مدن المملكة.
 - 2 – ترتيب المملكة في مؤشر الفعالية الحكومية (للبنك الدولي): قبل الرؤية 60% وأصبحت 87%.
 - 3 – الاتحادات الرياضية: قبل الرؤية 32 وأصبحت 64 اتحادا رياضيا.
 - 4 – القيمة الاقتصادية للتنوع في المملكة (للفرد): قبل الرؤية 0.6 ريال/ساعة وأصبحت 21.27 ريالاً للساعة.
 - 5 – الأسر المنتجة المستفيدة من الحلول التمويلية: قبل الرؤية 300 أسرة وأصبحت 62865 أسرة.
 - 6 – التوطين في مهن الصيدلة وطب الأسنان والاتصالات وتقنية المعلومات الهندسية والفنية: قبل الرؤية 18% وأصبحت 24%.
 - 8 – عدد المتطوعين: قبل الرؤية 23 ألف متطوع وأصبحت 409 ألف متطوع.
- كل هذا ونزيد عليه⁴⁷:
- تقدم المملكة في مؤشر مدركات الفساد، وتطور التعاملات المالية الحكومية وأتمتة أوامر الدفع، والتوسع في خدمات منصة أبشر وتوكلنا وصحتي وغيرها من منصات الخدمة، وتسريع انجاز المحاكم باطلاق منصة " ناجز " مما رفع تصنيف المملكة في القطاع العدلي.
- ونضيف إلى ذلك تقدم المملكة في مؤشر التنافسية العالمية ووصولها للمرتبة 12 عالميا في مؤشر توفر رأس المال الجريء في تقرير التنافسية العالمية 2020 ضمن أبرز المؤشرات الفرعية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز

⁴⁶ المرجع السابق ص 151
⁴⁷ انظر في ذلك كتيب انجازات رؤية المملكة 2030

التنافسية العالمية. ويأتي هذا الترتيب المتقدم انعكاسا لحرص الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة " منشآت " على خلق بيئة تنافسية تشجع دخول منشآت جديدة إلى السوق وتمكينها من النمو والتوسع وإيجاد الحلول التمويلية وتوفير فرص الاستثمار. وذلك لرفع مساهمتها في الناتج الاجمالي المحلي إلى 35 % في 2030 م.

وهو الأمر إلى تعظيم الاستثمارات حيث بلغ 1.5 تريليون ريال في ديسمبر 2020 م.

وإنضمام السوق المالية السعودية تداول إلى مؤشري الأسواق الناشئة MSCI أو الفوت سي، الأمر الذي سهل على المستثمرين الأجانب في الاستثمار في المملكة؛ حيث ارتفعت ملكيتهم في السوق بنسبة 195.9% وبحجم استثمارات 208.3 مليار ريال وبنسبة ملكية بلغت 12.8% من اجمالي قيمة الاسهم بالسوق السعودية.

وذلك في ظل رفع كفاءة اجراءات التوظيف وتدريب الموظفين في ظل حكومة فاعلة.

كل هذا في ظل تمكين المسؤولية المجتمعية وتشجيع العمل وتخفيض نسبة البطالة.

والحقيقة أن حجم وعظم انجازات رؤية 2030 وانعكاسها على مجالات حقوق المواطن السعودي يفوق مثل هذا البحث البسيط.

خاتمة

أولا: النتائج:

أ- الحقيقة الأولى ان أهداف التنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030)، ومكونات حقوق المواطن الدستورية-تدور كعلة القياس الشرعي مع الحكم الشرعي- مع حق الانسان في العيش الكريم وجودا وعدما.
ب - الحقيقة الثانية أن حل المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي يتمثل في حل مشكلة الفقر، وأن أهداف التنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030) تصب في علاج مشكلة الفقر وغيرها من مكونات حقوق المواطن السعودي.

ج - الحقيقة الثالثة ان مفهوم الفقر في الاسلام؛ الذي يحتوي أحد أسباب قيام التنمية المستدامة وأهدافها، تخلص في عدم توافر الحد اللائق للعيشة، وهو ما يسمى في الشرع: تمام الكفاية، أو حد الكفاء، أو حد الغني. حيث ان الفقير في الاسلام هو من يعيش في مستوي يفصله عن المجتمع الذي يقيم فيه اختلاف متباين ظاهر للعيان، أو بمعنى أوضح هو عدم توافر الحد اللائق لحق العيش الكريم مقارنة بمتوسط مستوي حد الغني؛ على نحو ما ذهب اليه الماوردي في مؤلفه الاحكام السلطانية.

د - الحقيقة الرابعة ان الكفاية، أو حد الكفاية اللازم لمعالجة الفقر من اسلامي واجب علي الفرد من خلال حق العمل أحد أهداف التنمية المستدامة، فاذا لم يستطع لمرض أو شيخوخة أو لشيء خارج عن ارادته، فان على الدولة ان تكفله- من أهداف التنمية المستدامة أيضا - وذلك بعد لجوئه للأقارب الميسورين.

هـ - الحقيقة الخامسة أن رؤية المملكة 2030 بأهدافها وبرامجها ومستويات تنفيذها وحجم انجازاتها على نحو ما سبق بيانه بهذا البحث المتواضع تفوق أهداف التنمية المستدامة التي أوصت بها الأمم المتحدة.

ثانيا التوصيات:

الحقيقة أنني لا أجد توصيات في هذا البحث، إلا الدعاء بالتوفيق في تحقيق وتنفيذ رؤية المملكة 2030.

قائمة المراجع

أ - القرآن الكريم.

ب - السنة الشريفة:

الامام أحمد: مسند الامام أحمد - دار صادر ببيروت - د.ت.

محمد، ابن ماجه (1981م)، سنن ابن ماجه طبعة الكتب الستة بدار الدعوة بإسطنبول.

السيوطي، جلال سنن النسائي (د.ت) دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الصنعاني (د.ت)، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام - تحقيق ابراهيم عصر - دار الحديث.

ج - المعاجم:

المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث - طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة 1400هـ / 1980م، والطبعة الثالثة طبعة دار عمران للنشر.

د - مراجع الفقه والشريعة الإسلامية:

الماوردي (1966)، الأحكام السلطانية لأبي الحسن على بن محمد بن حبيب البصري البغدادي المتوفي سنة 450هـ - طبعة مصطفى البابي الحلبي.

هـ - المراجع القانونية والاقتصادية:

مشهور، أميرة (1986) دوافع وصيغ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي - رسالة دكتوراة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. فهمي، حسين (1988م) ديناميكية النظام الاقتصادي (حول نموذج إسلامي في التنمية الاقتصادية - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

سايجي اسماعيل (2017 م) التنمية المستدامة في الخليج - رسالة ماجستير - جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية الحقوق والعلوم السياسية.

السنهوري، عبد الرزاق (1952 م) الإنحراف في استعمال السلطة التشريعية - بحث نشر بمجلة مجلس الدولة - السنة الثالثة - يناير.

عصباني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - رسالة ماجستير - جامعة قصدي مرباح.

محمد شوقي الفنجري، محمد (1981م) الإسلام والتنمية الاقتصادية - بحث نشر بمجلة مصر المعاصرة السنة 72.

محمد فتحي عبد الغني، محمد (2020م) تطور مفهوم التنمية المستدامة – منشورات الجمعية العلمية للاقتصاد والتجارة بمصر.

و – الانظمة والتقارير الحكومية:

النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم 90/أ بتاريخ 1412/8/27 والمنشور بجريدة ام القرى بتاريخ 1412/9/2 هـ.

رؤية المملكة 2030 VISION.

وثيقة برنامج جودة حياة – خطة التنفيذ 2018 – 2020.

رؤية المملكة 2030 – الاهداف الاستراتيجية وبرامج تحقق الرؤية. الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة -المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة -نيويورك في يوليو 2018 م.

إنجازات رؤية المملكة 2030 (2016 – 2020) ونشر في 25 ابريل 2021 م.

جميع الحقوق محفوظة © 2021، الدكتور/ حسين حامد محمود عمر، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)